السردية الإثيوبية عن السد العالي ومقارنته بالسد الإثيوبي
بين التضليل السياسي والمظلومية التنموية

ا د مروة إبراهيم

المستخلص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز أبعاد التضليل السياسي في السردية الإثيوبية المعاصرة عن السد العالي ومقارنته بالسد الإثيوبي (المسمى بسد النهضة GERD)، والتي تعتمد على الموازنة القسرية والمقارنة غير الدقيقة، لترسيخ خطاب التضليل للمظلومية التنموية والأخلاقية وتسويقه محلياً ودولياً، عبر الخلط العمدي بين الحق في التنمية والالتزام بالمسؤولية القانونية والتاريخية.

تستمد الورقة أهميتها من كشف الآلية الإعلامية والدبلوماسية التي تتبعها إثيوبيا، والتي تتساءل حول مستقبل التوازن البيئي والسياسي لنهر النيل في ظل وجود السدود الكبرى (مثل السد العالي والسد الإثيوبي)، وكيف يُمكن التوفيق بين الحاجة للتنمية والسيطرة على المياه وبين تجنب الكوارث البيئية للمناطق الواقعة خلف هذه السدود. ومن صاحب الحق التاريخي في ثروات النيل وطميه؟

تطرح الورقة تساؤلاً رئيساً مفاده: كيف توظّف أديس أبابا من الحديث عن السد العالي أداة للمغالطة الجغرافية والسياسية لشرعنة قراراتها الأحادية أمام المجتمع الدولي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة، منها: هل تُعد مقارنة السد الإثيوبي بالسد العالي طرحاً تنموياً مشروعاً أم مجرد ساتر سياسي للالتفاف على قواعد القانون الدولي المنظم للسبل المائية المشتركة؟ هل تنجح السردية الإثيوبية لإبراز السد الإثيوبي والدفاع عنه، في تحويل الخلاف الفني والقانوني إلى قضية أخلاقية وصراع على التنمية؟

مغالطة التنمية والبيئة: كيف تحاول أديس أبابا شرعنة الإجراءات الأحادية؟

تعتمد أديس أبابا على استراتيجية خطابية لاجتزاء حقائق جغرافية، توظّف من خلالها السرديات التاريخية والبيئية حول احتجاز الطمي وتدهور البيئة وتآكل شواطئ الدلتا لبناء مقارنة مغلوطة بين السدين، بحجة إذا كانت مصر تتمتع بأمن مائي وكهربائي مكفول بالسد العالي، فلماذا تحرم إثيوبيا من الحق ذاته لتحقيق التنمية والخروج من الفقر بواسطة السد الإثيوبي؟ والهدف من وراء الحديث عن السد العالي، ليس تقديم مقارنة علمية أو فنية منصفة، بل إعادة تأطير الاعتراضات المصرية والشهادات الدولية، وتصويرها كاحتكار مائي ووصاية تحرم الآخرين من حقوق مارستها مصر سابقاً. ومن خلال هذا التحويل الصوري للنزاع من قضية قانونية وفنية تتعلق بالمخاطر الناجمة عن التصرّف الأحادي في الأنهار الدولية، إلى قضية عدالة تنموية ومظلومية أخلاقية، تسعى إثيوبيا من خلالها إلى حشد التعاطف الدولي، وشرعنة سياسة فرض الأمر الواقع، وتجاوز حقوق دول المصب، ولتحويل نهر النيل من مجرى مائي دولي مشترك إلى ثروة وطنية سيادية، استُنزفت تاريخياً لصالح دول المصب، وآن الأوان لاستعادتها واستثمارها داخلياً. وفي هذا السياق، تُقدّم السردية الإثيوبية السد الإثيوبي كرمزٍ للحق التنموي والسياسي المشروع، للتأكيد على أن السد لا يهدف إلى حجب المياه بل إلى إعادة تنظيم تدفقها فحسب.

ولترسيخ هذا الخطاب، تلجأ السردية الإثيوبية إلى التفتيش عن الآثار البيئية للسد العالي (مثلما ذكرت الصحيفة: ظاهرة تآكل الدلتا وحرمان الأراضي الزراعية من قرابة ٤٠ مليون طن متر من الطمي الخصب سنوياً وتزايد اعتماد مصر على الأسمدة الكيميائية)؛ مستخدمةً هذه النتائج كحجة سياسية وقومية تهدف إلى تشويه السد العالي وإضعاف الحجة المصرية، وتجاهلت الصحيفة عمداً أبعاد القضية الجغرافية والهيدروليكية الحاكمة وحقائق مفصلية؛ وهي أن الآثار البيئية للسد العالي- على فرض وجودها- هي شأن داخلي تحمّلت مصر تبعاته وحدها دون الإضرار بأي دولة من دول الحوض، مؤيدة بعض الآثار الإيجابية لسد أُقيم لحماية دول المصب من الفيضانات المدمرة والجفاف وتقلبات الطبيعة، غير أن الاعتراضات المصرية حول السد الإثيوبي لا تستهدف حق إثيوبيا في التنمية وتوليد الطاقة، بل ترتكز على الفارق الجوهري بين: السد العالي

(سد مصب) الذي يقع في نهاية مجرى النهر وداخل الحدود الوطنية، واحتجز مياهًا دون أن يقتطع قطرة واحدة من أية دولة أخرى، حيث تحمّلت مصر وحدها تبعاته البيئية (احتجاز الطمي وتآكل الدلتا). بينما السد الإثيوبي (سد منبع) يُمثّل مشروعاً أحادي الإرادة على مجرى دولي مشترك (شريان حيوي) ويُرتّب مخاطر عابرة للحدود وتأثيرات مباشرة على أمن دول الممر والمصب المائي والوجودي.

سردية النزيف التاريخي للموارد: الجذور التراثية والاستدعاء السياسي المعاصر

تستند السردية الإثيوبية المعاصرة في خطاباتها الصحفية والإعلامية إلى امتدادٍ تاريخي وبُنيوي يضرب بجذوره في كثير من الأدبيات والنصوص الإثيوبية القديمة المكتوبة باللغة الجعزية منذ القرون الوسطى، وتحوي قصص عن حكام إثيوبيا وسردياتهم حول نهر النيل نحو كتاب معجزات مريم وغيره- وهي سرديات تُشبه إلى حد كبير السرديات والخطاب الإعلامي المتداول حاليًا؛ حيث تتسم بروح الاستعلاء والاستقواء الجغرافي من خلال السيطرة على منابع نهر النيل، والتلويح الدائم بقدرة إثيوبيا على حجز المياه أو التحكم في تدفقها باتجاه مصر ببناء السد، ليتبين للمتلقي أن هذه السردية ليست وليدة اللحظة، بل استدعاء جيوسياسي قديم.

وفي هذا السياق، تُوظف السردية الإعلامية المعاصرة مفهوم النزيف التاريخي للموارد، بالتركيز على رواية مفادها أن إثيوبيا التي تسهم بنحو 86% من مياه النيل لعبت تاريخياً دور المانح الذي يُغدق على مصر والسودان بالمياه والتربة الخصبة (الطمي) دون أي مقابل اقتصادي، أو حتى اعتراف سياسي وأخلاقي بهذا الجميل. تُصوّر هذه السردية إثيوبيا في مظهر الضحية التي تُركَت تعاني الفقر والتخلف والجفاف، بينما تُستنزَف ثرواتها الطبيعية لصالح رفاهية دول المصب؛ بهدف إعادة إنتاج عقدة الضحية وتحويل النهر من بيئة تعاونية دولية إلى ملف صراع على استعادة الموارد المُصادرة.

البُعد الجيوسياسي والسياسي: تسييس الطبيعة ورمزية الذهب المنهوب

تعتمد الرؤية الإثيوبية المعاصرة على إقحام الخطاب السياسي لرئيس الوزراء بهدف تحويل النقاش المائي من إطاره الفني والبيئي الصرف إلى أداة صراع جيوسياسي، تُعيد تعريف السيادة وحقوق الملكية على مياه النيل. وتتجلى هذه الاستراتيجية في محورين رئيسين: أولًا استغلال الخطاب البيئي وتأطير السد المُنقذ. تعزز السردية الإعلامية ظاهرة احتجاز الطمي في السد العالي لتعزيز سرديتها السياسية؛ حيث تُعيد تقديم السد الإثيوبي لا مهدد للأمن المائي لدول المصب، بل كمشروع بيئي مُنقذ يُقلل من تراكم الرواسب في بحيرة ناصر، أو حق طبيعي سيادي لاستعادة الموارد المنهمرة دون مقابل. ومن خلال هذه المغالطة، تُحوّل إثيوبيا ملف السد من خرق لقواعد القانون الدولي إلى مبادرة تنموية تصب في مصلحة دول الحوض.

كذلك يبرز الخطاب الإعلامي رمزية الذهب المنهوب لخطاب آبي أحمد وربط الموارد بالسيادة الوطنية، ما يُشكل بُعداً جديداً في بناء السردية القومية؛ إذ يعتمد على توظيف رمزي عاطفي موجه للاستهلاك المحلي والخارجي. فقد أفادت منصة أديس أستاندرد بأن تصريحات آبي أحمد- التي سبقت التطورات الأخير لعمليات تشغيل السد- ركزت على أن نهر "أباي" (الاسم الإثيوبي لنهر النيل الأزرق)، الذي يقدم نحو 86% من مياه النيل، لم يكتف على مدار عقود بجرف التربة الخصبة فحسب، بل جرف أيضاً ثروات طبيعية ومعدنية باهظة كالذهب. وقد استغل آبي أحمد الادعاء بالكشف عن آثار للذهب في الرواسب والمتراكمات أثناء عمليات الجرف عند موقع السد، لِيصوغ منها رمزية قومية مفادها أن إثيوبيا كانت تنزف ثرواتها السيادية تاريخياً عبر مجرى النهر لصالح رفاهية دول المصب دون الحصول على أي تقدير أو مقابل اقتصادي. وتُوظف أديس أبابا هذه الرمزية لإقناع الرأي العام بأن السدود ليست مجرد منشآت لتوليد الطاقة، بل هي مصدات قانونية وسيادية لوقف استنزاف ثروات البلاد واستعادة المقدرات الوطنية المُصادرة.

ختاماً، تخلص الورقة إلى أن السردية الإثيوبية لم تُبنَ على مقارنة تحليلية منطقية بين السد العالي والسد الإثيوبي، بل عكست سردية متكررة قائمة على المظلومية التنموية والتضليل السياسي؛ وذلك عبر استدعاء الموروث التاريخي والمخيلات الرمزية المستمدة من الأدبيات والنصوص الجعزية القديمة وصولاً إلى

الخطابات السياسية المعاصرة لإعادة تعريف نهر النيل، وتحويله من مجرى مائي دولي مشترك يخضع لقواعد القانون الدولي إلى ثروة وطنية سيادية تُسترد لحساب العدالة التاريخية.

وقد ارتكزت تلك السردية على مغالطات جغرافية وسياسية؛ ففي حين يقع السد العالي في نهاية مجرى النهر ولا يقتطع نقطة مياه واحدة من أية دولة أخرى، تُصر الدعاية الإثيوبية على مساواته بسد يُقام في أعالي النهر. كما تهدف السردية الإثيوبية إلى توظيف الآثار البيئية للسد العالي (احتجاز الطمي وتآكل الدلتا) لتأطير الاعتراضات المصرية كاحتكار تنموي، متجاهلةً عمداً أن تبعات السد العالي شأن داخلي تحمّلت مصر آثاره وحدها دون الإضرار بأيٍّ من دول الحوض، بينما يفرض السلوك الإثيوبي الأحادي مخاطر وجودية عابرة للحدود تمس الأمن المائي لدول المصب. وبناءً عليه، يتبين أن السردية الإثيوبية جاءت كأداة لكسب التعاطف المحلي والدولي، وإعادة رسم الانطباع العام حول النزاع من تهديد للأمن المائي لدول المصب إلى حق إثيوبيا في التنمية والسيادة الوطنية. وهي في ذلك لا تمثل مجرد دفاع عن حق تنموي أو مشروع لتوليد الطاقة، بل تُسوق مقولة "المعاملة بالمثل" عبر خطاب متعمد يهدف لخلع البُعد الجغرافي والهيدروليكي الحاكم، وتحويل القضية للوهلة الأولى أمام غير المتخصصين من نزاع قانوني وفني حول مخاطر الإدارة الأحادية، إلى مظلومية تنموية تُظهر مصر بمظهر الدولة التي تحتكر ثروات النهر وترفض حق الآخرين في التنمية.